THE NUHANOVIC FOUNDATION
CENTRE FOR WAR REPARATIONS

حقوقيات Huquqyat
لعدالة تحويلية بقيادة نسائية
For women-led transformative justice

محكمة لاهاي تُقرّ للمرة الأولى بأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في سوريا يشكل جريمة ضد الإنسانية في حكم تاريخي

في 15 حزيران/يونيو 2026، أصدرت المحكمة الجزائية في لاهاي حكماً بإدانة ر.أ، وهو محقق سابق في قوات الدفاع الوطني بمدينة السلمية، ومعاقبته بالسجن لمدة 26 عاماً بعد إدانته بالتواطؤ في التعذيب، والتعذيب بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والعنف الجنسي بوصفه جريمة ضد الإنسانية. وفي حكم يُعد سابقة قضائية مهمة، أقرت المحكمة للمرة الأولى بأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في سوريا يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية. وقد أدانت المحكمة المتهم بارتكاب 19 جريمة دولية بحق ثمانية من أصل تسعة ناجين وناجيات، فيما برأته من التهم المتعلقة بالضحية التاسعة.

ترحب مؤسسة نوهانوفيتش، ومنظمة حقوقيات بهذا الحكم التاريخي باعتباره خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة والاعتراف بمعاناة الناجين والناجيات وتعزيز المساءلة.

وتتجاوز أهمية هذا الحكم حدود هذه القضية الفردية بكثير. فمن خلال الاعتراف بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع كجريمة ضد الإنسانية، أكدت المحكمة أن هذه الانتهاكات لم تكن أفعالاً معزولة أو فردية، بل شكّلت جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي استهدف السكان المدنيين.

ويكتسب هذا الاعتراف أهمية خاصة، إذ يقرّ بمعاناة الناجين والناجيات ويؤكد ما عرفه كثيرون منذ سنوات طويلة، وهو أن العنف الجنسي داخل منظومة الاحتجاز في سوريا لم يكن مجرد تجاوزات فردية، بل كان جزءاً من نمط أوسع من الجرائم ضد الإنسانية. كما خلصت المحكمة إلى أن شهادات الناجين والناجيات تتمتع بالمصداقية، مؤكدة حقيقة ما تعرضوا له وأهمية قرارهم بالتقدم والإدلاء بشهاداتهم. وبالنسبة لكثير من الناجين والناجيات، يشكل هذا الاعتراف القضائي بحد ذاته شكلاً مهماً من أشكال جبر الضرر.

وقبل كل شيء، فإن هذا الحكم يعود للنساء والرجال الذين نقلت شهاداتهم هذه القضية من سوريا إلى قاعة المحكمة في لاهاي. فقد كان لشجاعتهم وإصرارهم الدور الحاسم في الوصول إلى هذه النتيجة.

وتؤكد هذه النتيجة الدور الحيوي الذي لا تزال تؤديه المحاكم الوطنية في ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا. فبالنسبة للعديد من الناجين والناجيات، كانت المحاكم الأوروبية من بين المساحات القليلة التي أُتيحت فيها الفرصة للاستماع إلى رواياتهم والاعتراف بمعاناتهم. ومع ذلك، فإن العدالة المتحققة في أوروبا لا يمكن أن تكون بديلاً عن العدالة في سوريا نفسها.

كما قضت المحكمة بعدم قبول جميع مطالبات التعويض المقدمة من الناجين والناجيات، بعدما رأت أن للمتهم الحق في التمسك بالحصانة من الولاية القضائية استناداً إلى قواعد القانون الدولي العرفي. وبالنسبة للناجين والناجيات الذين سعوا ليس فقط إلى الاعتراف بمعاناتهم، وإنما أيضاً إلى جبر الضرر، فإن هذه النتيجة مؤلمة وتُذكّر بأن الإدانة الجنائية، مهما بلغت أهميتها، لا تكفي وحدها لتحقيق العدالة الكاملة.

فالناجون والناجيات يستحقون الحقيقة والاعتراف وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق هذه الأهداف بصورة كاملة إلا من خلال مسار سوري تقوده السوريات والسوريون أنفسهم لتحقيق المساءلة والعدالة الانتقالية.

وندعو الدول الأوروبية إلى مواصلة التحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا وملاحقة مرتكبيها استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات التي كثيراً ما جرى تجاهلها أو التقليل من شأنها، بما في ذلك العنف الجنسي والاختفاء القسري.

ورغم أن هذا الحكم يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في مسار العدالة من أجل سوريا، فإنه ليس سوى محطة واحدة في طريق طويل. بالنسبة للناجين والضحايا، لا يزال السعي إلى الحقيقة والعدالة والمساءلة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار مستمراً.

نبذة عن القضية

- أُلقي القبض على المتهم في مدينة دروتن الهولندية في كانون الأول/ديسمبر 2023، بعد حصوله على تصريح إقامة لجوء مؤقت.
- وبحسب لائحة الاتهام، شغل المتهم منصب رئيس وحدة التحقيقات التابعة لقوات الدفاع الوطني في مدينة السلمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2014.
- وواجه المتهم 25 تهمة وردت في ثلاث لوائح اتهام، شملت التواطؤ في التعذيب، والتعذيب بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والعنف الجنسي بوصفه جريمة ضد الإنسانية بحق تسعة ضحايا.
- وسافر عدد من الناجين والناجيات إلى هولندا للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة بشكل مباشر، فيما قُدمت شهادات اثنين آخرين من خلال محاميهم.
- وانعقدت الجلسات الموضوعية أمام المحكمة الجزائية في لاهاي خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2026.

نبذة عن المنظمات الموقعة

مؤسسة نوهانوفيتش، على مدى أكثر من عقد من الزمن، عملت مؤسسة نوهانوفيتش على تسهيل وصول ضحايا الجرائم الدولية والناجين منها والشهود عليها إلى العدالة في القضايا ذات الصلة بهولندا. وتركز المؤسسة على التقاضي الاستراتيجي والمناصرة والبحث القانوني بهدف إحداث تغيير قانوني ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان مساءلة المسؤولين عن الجرائم الدولية.

منظمة حقوقيات، هي منظمة مجتمع مدني تأسست استجابةً لغياب جهود فعالة لتحقيق العدالة بشأن الجرائم الجسيمة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في سوريا منذ اندلاع الانتفاضة عام 2011. ويجسد اسم "حقوقيات" في اللغة العربية جوهر عمل المنظمة المتمثل في دعم وتمكين النساء المشتغلات بالقانون. تسعى حقوقيات اليوم جاهدةً لتحقيق العدالة والمساءلة في سوريا وعموم منطقة جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.